للعام الثاني على التوالي..

«البحرين الوطني» يفوز بجائزة أفضل بنك للتمويل التجاري في البحرين



توّج بنك البحرين الوطني (NBB) بلقب «أفضل بنك للتمويل التجاري في البحرين» خلال حفل توزيع جوائز GTR+ بمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا لعام 2026 التابعة لمجلة Global Trade Review (GTR)، ليحصد هذا التقدير المرموق للعام الثاني على التوالي. وتكرّم هذه الجوائز المؤسسات المالية الرائدة التي تسهم في دعم التجارة وتيسير حركة الأعمال وتعزيز النمو الاقتصادي في أسواقها.

ويعكس هذا الإنجاز المكانة التي رسخها بنك البحرين الوطني في مجال التمويل التجاري بالمملكة، مدعومًا بخبرته في خدمة مختلف فئات قطاع الأعمال، بدءًا من المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الشركات الكبرى والجهات المرتبطة بالحكومة. ويقدم البنك باقة شاملة من حلول التمويل التجاري ورأس المال العامل، تضم الاعتمادات والضمانات المصرفية والتحصيلات المستندية والقروض التجارية وتمويلات الحساب المفتوح.

وخلال العام، واصل بنك البحرين الوطني تطوير منظومة خدماته من خلال الاستثمار في القدرات الرقمية، وتطوير المنتجات، وتقديم حلول مصممة لتلبية الاحتياجات المتغيرة لعملائه. ومن أبرز هذه المبادرات إطلاق منصة رقمية لتمويل سلاسل التوريد، تهدف إلى تبسيط إجراءات الانضمام إلى البرامج وتنفيذ المعاملات بكفاءة وسرعة أكبر، إلى جانب مواصلة تطوير مجموعة الحلول الرقمية التي يقدمها البنك في مجال التمويل التجاري.

كما واصل البنك تعزيز قدراته في مجال حلول التمويل التجاري المهيكلة والمصممة وفق احتياجات العملاء، بالتعاون مع واسعة من البنوك الإقليمية والدولية، لتطوير هياكل تمويلية مبتكرة تلبي المتطلبات الخاصة برأس المال العامل واحتياجات التجارة لكل عميل.

وفي تعليقه على هذا الإنجاز، قال حسين المهري رئيس تنفيذي للمجموعة – أسواق المال والحلول المصرفية للعملاء في بنك البحرين الوطني: «نفخر بالحصول على هذا التقدير من مجلة GTR للعام الثاني على التوالي، والذي يعكس ثقة عملائنا ببنك البحرين الوطني والجهود المتواصلة التي تبذلها فرقنا لتقديم حلول عملية وسريعة الاستجابة ومبتكرة في مجال التمويل التجاري. ونواصل التركيز على فهم احتياجات الشركات وتوفير المجموعة المناسبة من أدوات التمويل التجاري التقليدية، وحلول رأس المال العامل، والقدرات الرقمية، والهياكل التمويلية المصممة وفق احتياجات العملاء. ومع حضورنا في البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، نتمتع بمكانة تتيح لنا دعم عملائنا في مسيرة نموهم محليًا والتوسع بأعمالهم في الأسواق الإقليمية».

ويواصل بنك البحرين الوطني التزامه بالاستثمار في التكنولوجيا وتطوير المنتجات والخبرات المتخصصة لتعزيز منظومة حلول التمويل التجاري التي يقدمها. ومن خلال مجموعة منتجاته المتنوعة، وحضوره الإقليمي، ونهجه الذي يضع احتياجات العملاء في صميم أعماله، يواصل البنك التزامه بتمكين الشركات من ممارسة أنشطتها التجارية بثقة، والمساهمة في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة في المملكة.

بنك البحرين والكويت وكريدي مكس ومركز البحرين للمجوهرات في شراكة استراتيجية خلال معرض الجواهر العربية 2026

في إطار شراكة استراتيجية تهدف إلى تعزيز تجربة العملاء وتقديم قيمة إضافية، أعلن بنك البحرين والكويت وكريدي مكس ومركز البحرين للمجوهرات إطلاق عروض مميزة تتيح للعملاء المؤهلين الاستفادة من مجموعة متنوعة من المكافآت والمزايا إضافةً إلى نقاط ثمين مضاعفة عند استخدام بطاقاتهم لدى مركز البحرين للمجوهرات، وذلك خلال فترة المعرض من 24 إلى 28 نوفمبر 2026 في مركز البحرين العالمي للمعارض بالصخير.

ويأتي هذا التعاون ضمن التزام بنك البحرين والكويت وكريدي مكس ومركز البحرين للمجوهرات بتعزيز تجربة العملاء، باعتبار معرض المجوهرات العربية أحد أبرز الفعاليات الإقليمية في عالم المجوهرات والساعات الفاخرة، ووجهة تجمع نخبة من العلامات التجارية العالمية وعشاق المجوهرات من داخل المملكة وخارجها.

وبهذه المناسبة، صرّح أندرو هوكينغ، الرئيس التنفيذي لشركة كريدي مكس، قائلًا: «يمثل برنامج ثمين إحدى الركائز الأساسية في منظومة المكافآت التي نقدمها لحاملي بطاقاتنا الائتمانية، ونعمل باستمرار على تطويره بما يواكب اهتماماتهم ويمنحهم قيمة أكبر عند استخدام بطاقاتهم. وتجسد هذه المبادرة حرصنا على بناء شراكات تجارية نوعية تثري البرنامج وتوفر للعملاء فرصاً إضافية للاستفادة من مشترياتهم، بما يعزز جاذبية بطاقاتنا ويجعلها خياراً مفضلاً للدفع».



ومن جانبه، قال الدكتور أحمد تقي، الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد في بنك البحرين والكويت: «نعتز بمواصلة بناء شراكات مع مؤسسات رائدة في المملكة، ونرى في تعاوننا مع مركز البحرين للمجوهرات وكريدي مكس خلال معرض الجواهر العربية فرصة لتقديم عروض حصرية لعملائنا. ويأتي ذلك ضمن حرصنا على تطوير خدماتنا المصرفية للأفراد، والاستفادة من المناسبات والفعاليات الكبرى لتقديم تجربة مصرفية أكثر تنوعاً وارتباطاً باحتياجات العملاء».

بدوره، قال محمد شيرازي، المدير الإداري لمركز البحرين للمجوهرات: «يعد معرض الجواهر العربية مناسبة مهمة تجمع أبرز دور المجوهرات والساعات العالمية وعشاق القطع الفاخرة من مختلف أنحاء المنطقة. ويسعدنا التعاون مع بنك البحرين والكويت وكريدي مكس لإتاحة مكافآت إضافية لزوارنا، بما يضفي قيمة على تجربة اقتناء المجوهرات خلال المعرض. ونحرص على أن تواكب مشاركتنا في هذا الحدث تطلعات عملائنا، عبر استعراض أحدث إبداعات دور المجوهرات والساعات العالمية، وتقديم تجربة تسوق تعكس خبرتنا العريقة والتزامنا بأعلى معايير الجودة والخدمة».

تراجع أسعار الذهب في الأسواق المحلية.. والأونصة تهبط إلى 3884 دولارا

كتبت: نوال عباس

شهدت الأسواق المحلية تراجعاً في أسعار الذهب، أمس، متأثرة بالهبوط الحاد في الأسواق العالمية، إذ انخفض سعر الأونصة إلى 3884 دولاراً، وسط ضغوط متزايدة على المعدن الأصفر بفعل قوة الدولار الأمريكي وتغير توقعات أسعار الفائدة.

وبحسب الأسعار المحلية، بلغ سعر جرام الذهب عيار 24 نحو 47.460 ديناراً، فيما سجل عيار 22 نحو 43.510 ديناراً، وبلغ سعر عيار 21 نحو 41.530 ديناراً.

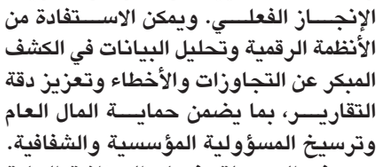
وجاء التراجع العالمي مدفوعاً بارتفاع التضخم الأمريكي، وتزايد التوقعات بإبقاء أسعار الفائدة مرتفعة، مع احتمالات تشديد السياسة النقدية خلال اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي المقبل في ديسمبر، الأمر الذي عزز الدولار ورفع عوائد السندات، ما قلل جاذبية الذهب باعتباره أصلاً لا يدر عائداً.

كما أسهمت عمليات البيع وجني الأرباح في زيادة الضغوط على الأسعار، بعد موجة من التقلبات في الأسواق العالمية.

وفيما يتعلق بالتوقعات، تميل تقديرات المحللين إلى استمرار الضغوط الهبوطية على الذهب خلال الفترة المقبلة، مع مراقبة مستوى 3800 دولار للأونصة، في حين قد تعود الأسعار إلى الارتفاع إذا تراجع الدولار وانحسرت توقعات تشديد السياسة النقدية، أو تصاعدت التوترات الجيوسياسية وزاد الطلب على المعدن الأصفر كملاذ آمن.



الميزانية العامة 2027-2028.. نحو إنتاجية أعلى واستدامة مالية أقوى



بقلم: رجل الأعمال المهندس
إسماعيل الصراف

يمثل إعداد الميزانية العامة لمملكة البحرين للسنتين الماليتين 2027 و2028 فرصة استراتيجية لتعزيز كفاءة إدارة الموارد الوطنية، وإعادة تقييم أولويات الإنفاق الحكومي بما يتوافق مع متطلبات المرحلة الاقتصادية المقبلة. فالميزانية العامة ليست مجرد تقديرات للإيرادات والمصروفات، بل أداة رئيسية لتوجيه السياسات الاقتصادية ورفع الإنتاجية وتحسين جودة الخدمات العامة. وفي ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، تبرز أهمية إعداد ميزانية تقوم على الانضباط المالي، وتعظيم العائد من الإنفاق العام، وتطوير مصادر الإيرادات، بما يدعم الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي المستدام.

ومن المقترحات التي تستحق الدراسة إعادة النظر في آليات تنظيم وعرض مخصصات الدفاع والأمن، من خلال بحث إمكانية تخصيص إطار مالي مستقل لإدارتها، مع المحافظة على شمولية الحسابات العامة والرقابة على إجمالي الإنفاق الحكومي. فالخصوصية التي تتطلبها بعض المصروفات الأمنية والدفاعية لا ينبغي أن تحول دون وضوح الالتزامات المالية وخضوعها للضوابط المحاسبية والتشريعية المناسبة. ويمكن أن يسهم تطوير أساليب تصنيف هذه المصروفات وإدارتها في تحسين التخطيط المالي وتحديد الأولويات، من دون الإخلال بمتطلبات الأمن الوطني أو مبادئ الشفافية والمساءلة.

وتأتي زيادة كفاءة الإنتاجية في مؤسسات الدولة في مقدمة الأولويات التي ينبغي أن تنعكس على الميزانية الجديدة، من خلال وضع معايير واضحة لقياس الأداء وربط الاعتمادات المالية بجودة الخدمات والنتائج المحققة. كما تبرز أهمية إجراء مراجعة شاملة للهياكل التنظيمية والوظائف المتشابهة أو المتداخلة بين الجهات الحكومية، ودراسة إمكان دمج بعض المهام والخدمات المشتركة لتقليل الازدواجية والمصروفات التشغيلية. وينبغي أن تتم هذه المراجعة وفق أسس مهنية تراعي استمرارية الخدمات وتطوير الكفاءات الوطنية، مع ترسيخ مبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وربط المسؤوليات بالكفاءة والإنجاز والإنتاجية.

وفي جانب الإيرادات، تبرز أهمية تعزيز شمولية ووضوح عرض إيرادات الدولة ضمن الأطر القانونية للميزانية العامة، وتطوير الإفصاح عن مختلف مصادر الدخل الحكومي والعوائد المرتبطة بالأصول والخدمات والاستثمارات العامة، وفق طبيعتها المحاسبية والقانونية. كما ينبغي مراجعة التقديرات المالية السابقة ومقارنتها بالنتائج الفعلية، وتحديد أسباب الفروقات ومعالجة الأخطاء أو أوجه القصور التي تكشفها التقارير الرقابية والمالية. فمن شأن تحسين دقة البيانات والتوقعات وتحصيل المستحقات الحكومية أن يرفع كفاءة التخطيط المالي، ويعزز الثقة في إدارة المال العام، ويدعم اتخاذ قرارات اقتصادية أكثر فاعلية.

وتشكل المحاسبة المالية والإدارية الفاعلة ركيزة أساسية لضمان حسن تنفيذ الميزانية وتحقيق أهدافها، من خلال تعزيز الرقابة الداخلية والتدقيق الدوري ومتابعة الملاحظات الواردة في التقارير الرسمية، ووضع جداول زمنية واضحة لمعالجتها. ومن المهم ألا تقتصر الرقابة على سلامة الإجراءات المحاسبية، بل تمتد إلى قياس الجدوى الاقتصادية للمشاريع الحكومية وكفاءة المشتريات والعقود ومستويات الإنجاز الفعلي. ويمكن الاستفادة من الأنظمة الرقمية وتحليل البيانات في الكشف المبكر عن التجاوزات والأخطاء وتعزيز دقة التقارير، بما يضمن حماية المال العام وترسيخ المسؤولية المؤسسية والشفافية.

وفي المحصلة، فإن الميزانية العامة لعامي 2027 و2028 ينبغي أن تمثل خارطة طريق لرفع الإنتاجية وتعزيز الاستدامة المالية والاقتصادية، من خلال ترشيد المصروفات، وتطوير الهياكل الحكومية، وتعظيم الإيرادات، وتحسين الرقابة والمحاسبة، والمحافظة على استقرار الأسواق. كما أن تنويع الاقتصاد الوطني واستقطاب الاستثمارات وتوسيع القاعدة الإنتاجية غير النفطية يمثل المسار الأكثر استدامة لتعزيز الإيرادات وفرص العمل وتقليل الاعتماد على المصادر التقليدية للدخل. فالنجاح الحقيقي للميزانية لا يقاس بحجم الإنفاق وحده، بل بكفاءة توجيهه والعائد الاقتصادي والاجتماعي المتحقق منه، بما يدعم بناء اقتصاد بحريني أكثر تنافسية ومرونة واستدامة للأجيال القادمة.

ماجستير تنفيذي بالإدارة من المملكة المتحدة (EMBA)
عضو بمعهد المهندسين والتكنولوجيا البريطانية العالمية (MIET)



الصين تستهدف رفع القدرة المركبة لتخزين الطاقة إلى 300 مليون كيلوواط بحلول 2030

تعتزم الصين تسريع تطوير تقنيات تخزين الطاقة الجديدة خلال الخطة الخمسية الخامسة عشرة (2026 – 2030)، مستهدفة رفع إجمالي قدرتها المركبة إلى 300 مليون كيلوواط بحلول عام 2030، في إطار دعم بناء نظام جديد للطاقة الكهربائية.

ووفقاً لوكالة الأنباء الصينية (شينخوا)، تتضمن الخطة التي أصدرتها اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح والهيئة الوطنية للطاقة، تعزيز مشاركة تقنيات التخزين في أسواق الكهرباء، وتطوير آليات تسعير تعكس قيمة الطاقة المخزنة، بما يتيح تحديد أسعار الشحن والتفريغ من خلال التداول في السوق.

وتشمل التقنيات المستهدفة التخزين الكهروكيميائي والهواء المضغوط والجاذبية، فيما تسعى الخطة إلى تحويل الصناعة من التوسع واسع النطاق إلى النمو القائم على السوق.

وتشير البيانات الرسمية إلى أن القدرة المركبة لمرافق تخزين الطاقة الجديدة في الصين بلغت 136 مليون كيلوواط بنهاية عام 2025، بما يمثل نحو 40% من الإجمالي العالمي، وبمتوسط مدة تخزين تبلغ 2.58 ساعة.